العدد 3281 - السنة الحادية عشرة
الثلاثاء 23 جمادى الأولى 1440 - الموافق 29 يناير 2019
Tuesday 29 January 2019 - No.3281 - 11 th Year

غريفيثس: تمديد الجداول الزمنية لتنفيذ اتفاق السويد

التحالف: الميليشيا ما زالت تعطل دخول السفن لموانئ اليمن

صنعاء- "وكالات": قال تحالف دعم الشرعية في اليمن بأنه أصدر 5 تصاريح لسفن متوجهة للموانئ اليمنية، و11 تصريحا جويا، وتصريحا بريا، و100 تصريح لحماية القوافل.

واتهم التحالف، ميليشيات الحوثي برفض استقبال السفن في ميناء الصليف منذ أسبوعين، إضافة إلى قيامها بالتأثير على الأحوال المعيشية والصحية للشعب اليمني بمنعها تفريغ السفن لحمولتها.

وأشار التحالف في بيان أمس إلى أن السفن المتوجهة لميناء الحديدة تحمل مشتقات نفطية ومواد غذائية.

وأضاف التحالف إلى أن 6 سفن تنتظر الدخول لميناء الحديدة منذ 37 يوما، وإجمالي التصاريح 117 تصريحا خلال 3 أيام.

وأوضح التحالف أنه لا تزال ميليشيا الحوثي لا تستقبل السفن في ميناء الصليف منذ أسبوعين.

من جهة أخرى أكد مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث في مقابلة صحافية وزع مكتبه نصها الاثنين، أن الجداول الزمنية لتنفيذ اتفاقات السويد حول الحديدة وتبادل الأسرى، مددت بسبب "صعوبات على الأرض".

كما أكد غريفيث في حديثه لصحيفة "الشرق الأوسط" السعودية أن الجنرال الهولندي باتريك كاميرت، كبير المراقبين الأمميين في اليمن، سيغادر منصبه، وكان دبلوماسي أبلغ وكالة فرانس برس الأسبوع الماضي أنه يجري حاليا البحث عن بديل.

ووصل غريفيث إلى العاصمة اليمنية الخاضعة لسيطرة الانقلابيين الحوثيين الاثنين، حسبما أفاد مصور وكالة فرانس برس، بعد أيام من زيارة قام بها إلى الرياض برفقة كاميرت حيث التقيا مسؤولين يمنيين في مقدمهم الرئيس عبد ربه منصور هادي.

وقال مبعوث الأمم المتحدة في المقابلة الصحافية إن "حالة الزخم (...) لا تزال موجودة حتى وإن استغرق الجدول الزمني المزيد من الوقت فيما يخص اتفاق الحديدة وكذلك اتفاق تبادل الأسرى".

وأوضح "مثل هذه التغييرات في الجداول الزمنية كانت متوقعة في ضوء الحقائق التالية: أولا، هذه الجداول الزمنية كانت طموحة بدرجة كبيرة، ثانيا، نحن نتعامل مع وضع بالغ التعقيد على الأرض".

وتوصل طرفا النزاع في محادثات في السويد الشهر الماضي إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في محافظة الحديدة التي تضم ميناء رئيسيا تمر عبره غالبية المواد التجارية الموجهة إلى ملايين السكان، وانسحاب الحوثيين من هذا الميناء، ومغادرة قوات الطرفين لمدينة الحديدة، مركز المحافظة في غرب البلد وحيث يقع الميناء.

وكان من المقرّر أن تطبق بنود هذا الاتفاق، إلى جانب اتفاق لتبادل الأسرى، في الأسابيع الأولى من الشهر الحالي، وهو ما لم يحدث حتى الآن، بسبب خرق الحوثيين للاتفاقات.

وذكر غريفيث في المقابلة أنه يعمل مع كافة الأطراف "لضمان أن نرى ذلك يحدث في القريب العاجل".

ويقود الجنرال الهولندي المتقاعد باتريك كاميرت منذ 23 ديسمبر 2018 بعثة مراقبي الأمم المتحدة التي صادق عليها مؤخرا مجلس الأمن وستضم عند اكتمالها 75 مراقبًا مدنيًا.

ويترأس كاميرت لجنة تضم طرفي النزاع مكلفة بالإشراف على تنفيذ الاتفاقات.

وتعرض موكبه في 17 كانون الثاني/يناير لإطلاق نار لم يوقع إصابات وذلك عند خروجه من اجتماع مع الحكومة اليمنية.

والأربعاء، علم من مصادر دبلوماسية أن الأمم المتحدة تبحث عن خليفة له.

وأكد غريفيث للصحيفة مغادرة كاميرت منصبه، قائلا ردا على سؤال حول وجود خلاف بينه وبين الجنرال الهولندي "خطة الجنرال كاميرت كانت البقاء في اليمن لفترة زمنية قصيرة، لتفعيل عمل لجنة إعادة الانتشار ووضع الأسس لتشكيل بعثة الحديدة، جميع التكهنات حول وجود أسباب أخرى لرحيل الجنرال باتريك ليست دقيقة".

من جهة أخرى يتصاعد الابتزاز الذي تمارسه ميليشيا الحوثي الإجرامية في اليمن وتتعالى معه شكاوى البنوك التجارية والإسلامية، حيث فرضت الميليشيا رسوما و إتاوات تحت مسميات مختلفة تدفعها البنوك بصورة مستمرة، كما فرضت الميليشيا على البنوك المحلية ضرائب أرباح خيالية وبصورة مضاعفة ومخالفة للقانون.

وضمن مسلسل النهب والابتزاز الذي تمارسه الميليشيا بحق اليمن وأبنائه، زجت الميليشيا مؤخرا بمديري بنوك في العاصمة صنعاء الخاضعة لسيطرتهم، في السجن، ولا يزالون يقبعون فيه حتى الآن.

وأوردت وسائل إعلام يمنية نقلا عن مصادر مطلعة أن ميليشيا الحوثي فرضت 30% من إجمالي أرباح البنوك للعام الماضي 2018، وترفض أي تقارير عن صافي الأرباح الصادرة عن البنوك ولا تتعامل معها".

وأكد مصدر في اللجنة الاقتصادية للعربية أن الميليشيات الحوثية تفرض باستمرار إتاوات على البنوك، وتأخذ حصة من أرباحها عن طريق الإجبار ولكن بنسب متفاوتة، وقال إن نسبة الثلاثين في المئة الواردة في التقرير مبالغ فيها.

وأضاف أن الميليشيات تحكم سيطرتها على الحركة النقدية في البنوك، وهمها الرئيسي هو التحكم بالعملات الصعبة ووضعها في سلة واحدة لتمويل المجهود الحربي.

وذكرت المصادر أن: "ميليشيا الحوثي لا تتعامل مع الحسابات الختامية للبنوك وترفضها، وهي من تقوم بتحديد الربح جزافا وبأرقام خيالية، ثم تطلب من البنوك دفع 30% من إجمالي الرقم الذي تحدده هي، ومن يرفض الدفع تأخذه إلى السجن، وتقيد نشاط البنك وتمنعه من ممارسة نشاطه".

كما منع الحوثيون البنوك من فتح اعتمادات مستندية لدى البنك المركزي في عدن، وسجنوا عباس ناصر - نائب مدير بنك اليمن والبحرين الشامل - ومديري بنوك آخرين، في جهاز الأمن القومي، بحجة أن البنك قام بتقديم طلب فتح اعتمادات لاستيراد مواد غذائية أساسية لدى البنك المركزي في عدن، بموجب نظام الاستعاضة المعمول به في مقر البنك الرئيسي بعدن.

وأفاد ماليون أن بنك اليمن والبحرين الشامل يملك كباقي البنوك المحلية، عملاء مستوردين في المناطق المحررة، يطلبون من البنك فتح اعتمادات استيراد مواد أساسية، والبنك لا يستطيع في هذه الحالة رفض طلباتهم، وفي حال رفضه فإن ذلك يعني إغلاق البنك.

وتعاني البنوك اليمنية التي مراكزها الرئيسية في العاصمة صنعاء مشاكل معقدة، جراء ممارسة الميليشيا العبثية التي تقوم على القتل والنهب، من تعثر ديونها عند حكومة الحوثي الانقلابية، كما تمنعها الميليشيا من استخدام أموالها المودعة كاحتياطي قانوني في البنك المركزي بصنعاء.

وفي السياق أفاد أحد مديري البنوك أن نيابة الأموال العامة بصنعاء قامت باستدعاء مديري بعض البنوك، بسبب اعتراضهم على المطالبات غير القانونية، من أمانة العاصمة ومكتب الشؤون الاجتماعية والعمل، برسوم وغرامات على عقود العمل، وشهادات اللياقة الصحية لموظفي البنوك.

ويضم القطاع المصرفي، في اليمن 17 مصرفا موزعة بين 9 بنوك محلية مملوكة للقطاع الخاص، و4 بنوك مملوكة للدولة، و4 فروع لبنوك أجنبية، ويواجه تحديات كبيرة، أبرزها عدم قدرته على سحب أمواله من البنك المركزي بصنعاء، ونقص السيولة.

وتوقعت دراسة البنك الدولي أن يظل انعدام ثقة المودعين في القطاع المصرفي يمثل مشكلة إذا لم يتم تعافي سيولة البنوك بصورة سريعة بعد الحرب، فبدون عودة الودائع، ستظل البنوك غير قادرة على تقديم الخدمات الأساسية مثل دفع المرتبات والتحويلات والقروض.

ميليشيات الحوثي

مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث

الحوثيون يفرضون على البنوك دفع 30% من أرباحها

«هيئة تحرير الشام» تعذب معارضيها في إدلب

أردوغان: إقامة مناطق آمنة في سوريا تضمن عودة اللاجئين

دمشق- "وكالات": قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس، إن بلاده تهدف إلى إقامة مناطق آمنة في شمال سوريا حتى يتمكن نحو أربعة ملايين لاجئ سوري تستضيفهم تركيا من العودة لبلادهم.

وذكر أردوغان الذي كان يتحدث في اسطنبول أن نحو 300 ألف سوري عادوا بالفعل وأنه يتوقع عودة ملايين السوريين إلى المناطق الآمنة.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترمب أعلن في ديسمبر سحب كل القوات الأميركية من سوريا وأعلن أردوغان بعد ذلك أنهما ناقشا إقامة منطقة آمنة بعمق 20 ميلا داخل سوريا على الحدود مع تركيا.

من جهة أخرى اتهمت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الحقوقية في بيان أمس، مقاتلي "هيئة تحرير الشام"، الفصيل البارز في شمال غرب سوريا والمنبثق عن جبهة النصرة، بـ"التعذيب والاحتجاز التعسفي" للناشطين المعارضين لهم.

وعززت "هيئة تحرير الشام" سيطرتها عمليا على محافظة إدلب التي لجأ إليها مقاتلون من عدة فصائل معارضة، إضافة إلى مناطق محاذية في محافظات حلب شمال البلاد، وحماة وسطها، واللاذقية غربا.

وأشارت المنظمة إلى أنها وثقت احتجاز 11 شخصا من سكان إدلب "بسبب عملهم السلمي الذي يوثق الانتهاكات أو الاحتجاج على حكمها".

ولايزال 4 قيد الاحتجاز أو مجهولي المكان، فيما تعرض 6 آخرون، بينهم فتى في الـ16 "للتعذيب"، حسب المنظمة التي تحدثت مباشرة الى محتجزين سابقين أو إلى أقاربهم.

ولفتت المنظمة إلى "رجل عُلق من عمود رأسا على عقب لساعات أثناء الاستجواب، وآخر وضع في غرفة فولاذية ضيقة جدا تشبه التابوت، 3 ساعات".

وقال ثالث "إن المحققين ضغطوا جسده كله داخل إطار مركبة وضربوه باستمرار" وهو أسلوب تستخدمه أيضا أجهزة الأمن السورية، بحسب المنظمة.

ونقلت المنظمة شهادة معتقل قال: "أكثر ما يمكنك فعله هو تحريك كتفيك قليلا، والصراخ طالبا المساعدة، لكن عدة مرات، حشوا أشياء في فمي جعلني لا أصرخ، مثل كرة" مضيفا "كنت أفقد وعيي كثيرا".

وكان 7 من المحتجزين "ناشطين إعلاميين أو صحافيين شاركوا في المظاهرات أو غطوها، أو عملوا مع وسائل إعلام أجنبية".

وذكر البيان أن 4 محتجزين اضطروا لتوقيع تعهد "بالامتناع عن التصوير أو الحديث عن الهيئة في منطقتهم".

وقالت نائبة مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش لما فقيه: "لا يوجد عذر يبرر إحضار المعارضين واحتجازهم تعسفا وتعذيبهم".

وأشارت إلى أن "حملة هيئة تحرير الشام ضد معارضي حكمها تماثل التكتيكات القمعية التي تستخدمها الحكومة السورية".

من جهة أخرى بعد تصاعد وتيرة الاعتداءات على لاجئين سوريين في لبنان، أقدمت مجموعة سورية مجهولة على رد وصف بالخاطف، وذلك باستهداف مطار بيروت بهجوم إلكتروني.

وتعرض الموقع الإلكتروني لمطار رفيق الحريري الدولي، ليل الاثنين، للقرصنة من قبل مجموعة أطلقت على نفسها اسم جنود المعارضة السورية، قبل أن يتم استعادته بعد ساعات.

وكان المدير العام للطيران المدني في المطار، محمد شهاب الدين، أكد أن "موقع مطار بيروت الدولي تعرض للقرصنة الليلة الماضية وقد سارعت المديرية للاتصال بالشركة المعنية، وتتم معالجة الأمر".

وجاء رد شهاب الدين، بعد أن كانت المجموعة المقرصنة قالت، في بيان، على الصفحة الرئيسية للموقع المخترق إن العملية أتت ردا على مقتل الطفل السوري أحمد الزعبي.

وطالب القراصنة بمحاسبة المسؤول عن مقتل الطفل، محذرين، في الوقت نفسه، من الاعتداء على اللاجئين السوريين في لبنان.

وفي السنوات الماضية تعرض لاجئون سوريون في مناطق لبنانية عدة لاعتداءات من قبل لبنانيين، كان آخرها ما حادثة مقتل الطفل السوري في بيروت ومهاجمة محلات لاجئين في عرسال.

وأثارت وفاة الطفل السوري أحمد الزعبي في بيروت، جدلا واسعا على وسائل التواصل الاجتماعي، وسط اتهامات لقوى الأمن اللبنانية بالتسبب في الحادث، الأمر الذي نفته بلدية العاصمة.

وتداول ناشطون الفيديو الذي قالوا إنه لطفل سوري تلاحقه شرطة بيروت لأنه يعمل ماسح أحذية، وبعد الحادث اختفى الطفل بشكل غامض لثلاثة أيام ليتبين بعدها أنه توفي إثر وقوعه في "منور" أحد الأبنية أثناء المطاردة.

وفي بلدة عرسال الحدودية مع سوريا شرقي لبنان، هاجم عشرات الشبان، الأسبوع الماضي محال تجارية يملكها لاجئون سوريون، وذلك بعد تظاهرة نفذت في شوارع البلدة احتجاجا على "التواجد السوري ومزاحمة اليد العاملة للبنانيين".

وتظهر لقطات مصورة عشرات الشبان يعمدون إلى تكسير محلات يديرها سوريون في البلدة، عبر رشقها بالحجارة والأدوات الحادة، بالتزامن مع كيل للشتائم والعبارات النابية بحق السوريين واللاجئين مطالبين إياهم بالرحيل.

وبلغ عدد اللاجئين السوريين في عرسال خلال السنوات الماضية حوالي 100 ألف لاجئ، بقي منهم أقل من 50 ألفا بعد مغادرة الآلاف منهم على دفعات.

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان

«رد سوري» خاطف بعد اعتداء لبنانيين على سوريون

مقتل 4 رجال شرطة بعبوتين ناسفتين شمال بغداد

بغداد - "وكالات": قتل أربعة رجال شرطة وأصيب آخرون بجروح أمس في هجوم بعبوتين ناسفتين استهدف مركزا أمنيا، عند مدخل قضاء الشرقاط شمال بغداد، وتبناه تنظيم داعش، بحسب ما أفادت مصادر أمنية وطبية.

وأوضح قائمقام الشرقاط، علي دودح، لوكالة فرانس برس أن "عبوة أولى انفجرت عند الثامنة صباحا (05,00 ت غ) لدى مرور سيارة مدنية تقل عناصر من الشرطة إلى مقر عملهم" عند المدخل الجنوبي للشرقاط التي تبعد 250 كيلومترا إلى شمال بغداد وسبق أن شكلت معقلا لتنظيم داعش.

وأضاف دودح أن الانفجار "أسفر عن مقتل شرطيين اثنين، وإصابة ثمانية بجروح"، وهي حصيلة أكدها ضابط برتبة مقدم طلب عدم كشف هويته.

وبعد وصول التعزيزات والنجدة، "انفجرت عبوة ثانية بعد نحو ساعة ونصف ساعة من الأولى" وفق دودح.

ولفت الضابط في الشرطة العراقية إلى أن "الانفجار الثاني أسفر عن مقتل شرطيين اثنين آخرين، وإصابة ثلاثة آخرين بجروح".

وبعد ساعات، أعلن تنظيم داعش في بيان مسؤوليته عن الهجوم. وفرضت القوات العراقية كامل سيطرتها على قضاء الشرقاط في سبتمبر 2017. ورغم إعلان بغداد في ديسمبر 2017 "النصر" على تنظيم داعش، ما زال الجهاديون قادرين على شن هجمات متفرقة وعمليات خطف واغتيال، خصوصا في محافظتي صلاح الدين وكركوك شمال بغداد.

هجوم سابق استهدف مركزا أمنيا

محكمة بحرينية تؤيد حكم المؤبد ضد علي سلمان لتخابره مع قطر

المنامة- «وكالات»: أيدت محكمة التمييز البحرينية، أمس، حكما سابقا بالسجن المؤبد على علي سلمان واثنين من معاونيه بتهمة «التخابر مع قطر»، وفق ما نقلت وسائل إعلام محلية عن مصادر قضائية.

ورفضت محكمة التمييز البحرينية الطعن المقدم من علي سلمان، أمين عام جمعية الوفاق المنحلة، على حكم بالسجن المؤبد لإدانته بالتخابر مع دولة قطر، بحسب ما ذكرت صحيفة «الأيام» البحرينية.

وحضر المتهم جلسة المحكمة، بينما لم يطعن المتهمين حسن سلطان وعلي الأسود على الحكم، وقد صدر بحقهما غيابيا لأنهما هاربين. ويعد الحكم الصادر عن محكمة التمييز نهائيا، ولا يمكن الطعن عليه.

وفي نوفمبر 2017، وجهت النيابة البحرينية تهمة التخابر مع قطر إلى سلمان، كما اتهمته بالقيام بأعمال عدائية في المملكة، في ضوء تحقيقات بشأن اتصالات بين سلمان ومسؤولين من قطر عام 2011.

وأوقفت السلطات البحرينية سلمان عام 2014، وحكم عليه في يوليو 2015 بالسجن 4 أعوام بعدما تمت إدانته بتهمة «التحريض على بغض طائفة من الناس وإهانة وزارة الداخلية».

وقررت محكمة الاستئناف زيادة المدة إلى 9 أعوام، بعدما دانته أيضا بتهمة «الترويج لتغيير النظام بالقوة»، قبل أن تقرر محكمة التمييز خفض العقوبة إلى 4 سنوات، في وقت سابق.